

المؤسّسات الدّينيّة والمسؤوليات المشتركة في صون السّلم العالمي

■ عبد الرحمن السالمي

- I -

يبدو الموقف الإنساني والدولي الآن على عتبة تطورات كبرى، تُعدّ النقلة الثانية بعد نهاية الحرب الباردة، فقد سادت في الحرب الباردة توازناتٌ تعطيليةٌ مجمّدة، نتيجة بروز تحالفين جبّارين، وقف كل منهما لخصمه بالمرصاد، سواءً في أعماله الخيّرة أو الشريرة.

وكانت الحرب العالمية الثانية وأهوالها قد أفضت إلى قيام المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) وميثاقها الواعد، إضافةً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد انتظرت البشرية خيراً كثيراً من وراء الميثاق والإعلان، ثم جاءت الحرب الكورية وما تلاها، ليصبح التعطيل - كما سبق القول - هو السائد؛ لكنّ المشهد الدولي بعد اندلاع الحرب الباردة ما اقتصر في الواقع على جبهتي الجبارين؛ بل كانت هناك حركات التحرر الكبرى في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد خلقت تلك الحركات ديناميات مهمةً لصالح نشر قيم إنسانيةٍ جديدةٍ للحرية والتحرر وكرامة الإنسان؛ متلاقية

■ رئيس تحرير مجلة التفاهم.



بذلك مع ميثاق الأمم المتحدة، ومع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهكذا فوسط الجمود السائد بسبب الجبهتين المتقابلتين ظهرت منافذ ونوافذ، دعمت وحدة الإنسانية في مساعيها الحثيثة للتحرُّر والتقدُّم والقيم المشتركة، المتمثلة في مكافحة الاستعمار والحروب والفقر والإساءة إلى الطبيعة والبيئة. وانتهت الحرب الباردة في عام 1990م، وظهر أملٌ جديدٌ بالعودة لنصرة القيم الإنسانية، وتحكيم المؤسسات الدولية، ليس في النزاعات الصغيرة والكبيرة فقط؛ بل وفي تفعيل آليات مكافحة الفقر والعوز والإساءة إلى البيئات الإنسانية والطبيعية. لكن بدلاً من نظامٍ عالميٍّ جديدٍ سادت فوضى دولية، على حاشية أو كنتيجة لاهتمامات الولايات المتحدة بفرض أوحديَّة قطبية، فاصطدمت - من خلال المطامح والتصرُّفات - ليس بالمؤسسات الدولية فقط؛ بل وبسائر الجهات الراضية للهيمنة، والمكافحة ضد الجوانب السلبية للعولمة.

والأمر الذي تحدثتُ عنه في مطلع هذه السطور ناجمٌ عن تراجع الولايات المتحدة أمام الضغوط التي تعرَّضت لها، والحروب التي شنتها وما استطاعت الانتصار فيها. والواقعُ أنَّ جزءاً كبيراً من الضرر الذي تسببت فيه طموحات الهيمنة نزل بالعرب والمسلمين، كما نزل بفقراء العالم وبخاصة في إفريقيا، وبعض النواحي في آسيا وأمريكا الجنوبية والوسطى. ولذلك فإن تلك الجهات التي وقع عليها الضرر الأكبر هي التي بنت الآمال الكبار على بدء العودة للتوازن الدولي، وللشراكة الدولية. ولذا فالذي أتصوره أن النظام الدولي الجديد ينبغي أن يكون هو نظام المسؤوليات المشتركة وفي المجالات التالية:

أولاً: اعتماد الحوار السلمي بين سائر الأطراف، وداخل المؤسسات الدولية، ومؤسسات المجتمع المدني العالمي، ولمواجهة التحديات والمشكلات، وفتح الأفاق لمستقبل إنساني مشترك ومتضامن. وهكذا فللحوار وظيفتان أساسيتان: أن يكون الوسيلة الوحيدة لمواجهة المشكلات والنزاعات، وأن يكون السبيل الوحيد لمبادرات مشتركة في نطاق المستقبل الواحد، وأن يكون داعية التواصل بين الأديان والحضارات.

ثانياً: الانطلاق في الحوار من مبدأ وحدة الإنسانية، بوصف ذلك حقيقةً واقعة، ناجمة عن تساوي الناس في الخلق، والعرق والحق في العيش الحر والكريم، والذي لا يتحقق إلا بالتعاون والاشتراك.

ثالثاً: التأكيد بالفعل - ومن طريق الحوار - على وجود القيم الإنسانية المشتركة، والتي إن اختلفت مصادرها ومرجعياتها في إدراكات الشعوب والثقافات؛ فإنها تتلاقى في المسائل المصيرية. والفقهاء المسلمون يقولون: إنَّ البشر جميعاً يتلاقون على ستِّ قيم أو ضرورات أو مصالح هي: قيمة الحياة، وقيمة الدين أو الخلق، وقيمة العقل، وقيمة الحياة الأسرية، وقيمة التملك، وقيمة الحرية.

بدلاً من نظام عالمي جديد سادت فوضى دولية، على حاشية أو كنتيجة لاهتمامات الولايات المتحدة بفرض أوحديّة قطبية، فاصطدمت ليس بالمؤسسات الدولية فقط؛ بل وبسائر الجهات الراضة للهيمنة.

رابعاً: اعتبار الفقر والعوز المشكلة الإنسانية الرئيسية التي ينبغي التصدي لها وبشكل مشترك لصون الحياة الإنسانية، والكرامة الإنسانية.

خامساً: اعتبار «الحرب» لبلوغ أي هدف كان - ممارسةً غير إنسانية - وبخاصة إذا كان العنف بقصد الهيمنة أو فرض إرادة دولة أو تنظيم على الآخرين أرضاً وحريةً وسيادة.

سادساً: اعتبار التقدّم الإنساني - من طريق التنمية المستدامة - هدفاً ذا أولوية مُطلقة ولدى الأفراد والدول والمؤسسات الدولية.

سابعاً: اعتبار السلام الفردي والدولي والديني والثقافي قيمة إنسانية كبرى، مؤسسة على الحرية.

إنَّ هذه الأمور السبعة هي مسؤوليات مشتركة، لا يختلف عليها بنو البشر، وما حالت دون استتبابها إلا ظروف الحرب الباردة من جهة، وطموحات الهيمنة من جهة أخرى.

إننا نتطلّع إلى فرصة جديدة للناس جميعاً يخلقونها بأنفسهم ويعملون على

تطويرها وتنفيذ مقتضياتها بإرادتهم الحرّة: وأفراداً وجماعات. لقد عانت البشرية وعانى المسلمون - بوصفهم جزءاً من البشرية - من أهوال الأزمنة الحديثة والمعاصرة. ومن حق الإنسانية وحق المسلمين الوصول إلى الحرية والسلام؛ وهي الحرية التي تتأسس على المسؤولية، والسلام الذي يتأسس على الحوار والتضامن.

- II -

لا تزال مقولة اللاهوتي الكبير هانس كينغ - والتي أطلقها في مطالع التسعينات من القرن الماضي - تلقى اهتماماً عالمياً، وهي: لا سلام على المستوى العالمي إلاّ بالسلام بين الأديان، ولا سلام بين الأديان إلاّ بالحوار، ولا حوار بين الأديان إلاّ بوجود أخلاق عالمية.

لقد اشتهر كينغ منذ أواخر الستينات من القرن الماضي بدعوته القوية للإصلاح الديني في الكاثوليكية، وقد اتهمه كثيرون - وعلى مدى عقود - بأنه إنما يُؤثّر العلمانية، وأنه في الحقيقة من أتباع «اللاهوت التحرير» الذي تصاعدت نزعاته في أميركا اللاتينية تحت وطأة مشكلات الفقر، والاستبداد، وضرورة عناية الكنيسة بها. لكنه في المقولة السالفة الذكر يعود للقول بأن القيم الأخلاقية العامة تتأصل في الدين، وأنّ مسؤولية الديانات الكبرى - ما دام الأمر كذلك - أن تكون هناك أخلاقٌ دينيةٌ ناجمة عن تلاقي الديانات على أصولها الكبرى، بحيث تتوحد الأديان من حول مسؤولياتٍ مشتركة، تكون بدورها أصلاً في سلام العالم وأمنه. وتقتضي هذه المقولة ثلاثة أمور: أن تعود الأديان لاستكشاف رسالتها القيمية والأخلاقية، وأن يتنازل الفلاسفة والمفكّرون عن مقولة استقلال العقل بإنتاج الأخلاق منفرداً، وأن يتضامن الطرفان أو الأطراف في مجالي دعم ازدواجية القيم والأخلاق، والتأثير على المؤسسات التي يقوم عليها نظام العالم، فتكون لذلك نتائج فعّالة في سلام العالم وأمنه.

إنّ هذا لا يعني أنّ مؤسسات الديانات الكبرى ما كانت معنيةً في الأصل بقضايا المساواة والعدالة والحرية الصانعة للسلام؛ لكنها - فيما يتجاوز

الاعتبارات العامة ذات الطابع التبشيري والإعلاني - سيطرت لدى بعضها اعتبارات الخصوصية والحصرية، سواء فيما يتعلق بقيادة جمهورها، أو فيما يتعلق بعلاقاتها بالديانات الأخرى. ثم إنه ورغم الدراسات المعمقة طوال مائتي عام من جانب الأوروبيين والأمريكيين عن الديانات الآسيوية؛ فقد ظلَّ هناك نوعٌ من الغربة بين الغربيين وتلك الديانات. أما المسلمون - ورغم وجود مئات الملايين منهم في المجال الآسيوي - فما كان هناك اهتمامٌ بارزٌ في المجال الدراسي والتواصلي بالبوذيات والهندوسيات، ومتفرعاتهما.

لا تزال مقولة اللاهوتي الكبير هانس كينغ - والتي أطلقها في مطالع التسعينات من القرن الماضي - تلقي اهتماماً عالمياً، وهي: لا سلام على المستوى العالمي إلا بالسلام بين الأديان، ولا سلام بين الأديان إلا بالحوار، ولا حوار بين الأديان إلا بوجود أخلاق عالمية.

ولستُ هنا في مجال التاريخ للعلاقات بين الديانات الكبرى؛ لكنَّ ما أقصِدُه أنّ الاعتراف المتبادل - كما يسميه المسيحيون - أو التعارف - كما يسميه المسلمون - كان ضرورياً لبدء علاقةٍ تتجاوز الإعلانات العامة. وقد حصل تقدُّمٌ كبيرٌ بظهور مقولة الديانات العالمية لدى الغربيين في القرن التاسع عشر، ثم - وبعد فُرابة المائة عام - في إنجاز مسألة الاعتراف بالأديان الكبرى في مجمع الفاتيكان الثاني (1962 - 1965). وظلَّت الأبعاد اللاهوتية لهذا الاعتراف حافلةً بالإشكاليات لدى الجميع؛ لكنَّ الأبعاد الأخلاقية

أو القيمة المشتركة ظهرت على السطح وتقدّمت بالتدرّج من خلال الحوارات الثنائية أو المتعددة الأطراف. وفي هذه الحوارات المستمرة منذ عقود صارت لدى كل المختصين والمعنيين معرفةٌ أو معارف بإعلانات المؤسسات الدينية ذات الأبعاد القيمة والأخلاقية، والتي كان المقصودُ بها أولاً لدى كل جهةٍ رعاياها وأتباعها فحسب، ثم تقدّمت بها تلك المؤسسات ومفكرُها لتكتسب أبعاداً عالمية. وينبغي الإضافة هنا أنه ظهر هناك نوعٌ من التنافس المحمود مع المؤسسات والمفوضيات الدولية والأخرى الخاصة من جهة، والجهات الدينية المعنية بالأبعاد الاجتماعية والقيمة للدين من جهةٍ ثانية. وتجلّى ذلك في إعلانات حقوق الإنسان، والمرأة والطفل، وبرامج مكافحة الفقر والتمييز



على المستوى العالمي. وقد ظهرت تلك الاهتمامات العالمية وتطورت إلى مفوضيات ووكالات، ومنظمات دولية وإقليمية، وأخرى لها طابع المبادرات الإنسانية ذات السمعة الحسنّة لمكافحة الفقر، والتعليم والتدريب، ومكافحة الأمراض السارية. ورغم أنّ المؤسسات الدينية ما كانت لها القدرات المالية الملائمة أو القادرة؛ فإنها لحقت بمؤسسات وجهات المجتمع الدولي، والمجتمع المدني العالمي، وصارت لها أدزُّعها المتخصصة في المجتمعات الإفريقية والآسيوية واللاتينية في البلدان التي لها فيها رعايا، ثم في سائر أنحاء العالم، بَعْضُ النظر عن دواعي التبشير ودوافعه.

قلنا إنّ مقولة الأخلاق العالمية النابعة من الديانات الكبرى، والمؤكّدة على المشتركات بينها، دفعت باتجاه التعاون بين تلك الديانات. وهو تعاونٌ أهميُّته تكمن في أنه يقوم على رؤية، ويفترض التزاماً أو التزامات من جانب المؤمنين في الديانات الكبرى. لكنّ علينا أن نذكر دائماً أنّ هناك قيماً عالمية أو صارت كذلك - وعلى أساسها قامت المؤسسات الدولية الكبرى - لا يرى صانعوها أنها ذات أصول دينية، في حين يُصرُّ المتدينون على أنهم أسهموا فيها سابقاً أو لاحقاً بدوافع دينية. وقد ظهر ذلك في حوار البابا السابق بنديكتوس السادس عشر مع المفكر الألماني الكبير يورغن هابرماس قبل اعتلائه سدة البابوية عام 2004. لكنّ حتى في ذلك الحوار فإنّ ذلك المفكر العلماني اعترف بأنّ قسماً كبيراً من البشرية يملك دوافع عقّدية هي أساس عيشه في عالم بني البشر، ومن حقّه ذلك، وأنّ ما يطالبه به البابا من ضرورات التعاون ممكن بل هو ضروري.

ثم إنّ قسماً كبيراً من مفكّري الديانات يمضي في الحاضر باتجاه سرديّة جديدة في الدين تتجاوزُ الاعتبار التلاؤمية الأخلاقية، ليكونَ هناك ما يُشبهُ لاهوت الحرية والسلام والعدل، فلا تطلُّ القيمُ الأخلاقية نابعةً من الدين بل هي الدين ذاته. والسرديات الجديدة في الأديان الكبرى ليس سببها محاولة زيادة قوتها الناعمة فقط؛ بل ولأنّها تواجهُ تحدياتٍ من الأصوليات التي ظهرت بدواخلها، والتي أحدثت انشقاكات تخشى القيادات الدينية أن تؤثر على روح الدين في بعض المجتمعات والثقافات باسم الدين أيضاً.

وفيما يتصل بالإسلام الذي يُعاني من الأصوليات مُعانةً شديدةً؛ فإنَّ السرديةَ الجديدةَ التي تكونت بالتدريج من أعمال المجتهدين على مدى قرنٍ كاملٍ تقوم على ثلاث مقولات: مقولة الرحمة في علاقة الله عز وجلَّ بالإنسان، ومقولة التعارف في العلاقات بين البشر، ومقولة الضروريات الخمس في إحقاق الرحمة والتعارف وهي: صون الحياة، وصون العقل، وصون الدين، وصون النسل، وصون الملِك. وهذه المهمات بمقتضى الشريعة ليست خاصةً بالمجتمعات الإسلامية؛ بل إنَّ هذا الصون وعملياته وإجراءاته يَعْمُ كلَّ البشر. فقد قال الشاطبي - وهو أحد العلماء المسلمين الكبار في القرن

الخامس عشر الميلادي - «إنها مُراعاةٌ في كلِّ ملة». بمعنى أنَّ كلَّ الأديان شأنها - في صونها - شأن الدين الإسلامي نفسه. وبذلك يصبح التعاونُ بين الأديان في صون السلم العالمي، وإحلال العدل والمساواة بين البشر، واجباً دينياً لدى المؤمنين بشريعة الإسلام.

هناك مسؤولياتٌ مشتركةٌ بين الأديان إذن في صون السلم العالمي. إنما ما هي مهدداتُ السلم، وكيف يمكنُ التعامل معها؛ لكيلا يضطرب السلمُ أو يتزعزع في شتى الظروف والأحوال؟

هناك خمس مشكلات أساسية ناشرة للاضطراب، وهي أكبر مهددات السلم العالمي.

أولُ تهديدات السلم العالمي: مشكلةُ الفقر، والإحصائيات في هذا الصدد مفزعة، ولكيلا نفرق في التفاصيل؛ فإنَّ التقديرات أنَّ ما بين 15 و 20% من بني البشر، يستأثرون بـ 80% من الثروات العالمية، وقد صارت مشهورةً دراسة الاقتصادي الفرنسي البارز توماس بيكتي Piketty عن اللامساواة المتزايدة بالمعنى الاقتصادي العام، وانعكاسات ذلك على معيشة الناس، وعلى استقرار المجتمعات فيما صار يُعرفُ بالعالم الثالث. لقد انصرف

إنَّ قسماً كبيراً من مفكّري الديانات يمضي في الحاضر باتجاه سرديةٍ جديدةٍ في الدين تتجاوز الاعتبارات التلاؤمية الأخلاقية، ليكونَ هناك ما يُشبهُ لاهوتَ الحرية والسلام والعدل، فلا تظُلُّ القيمُ الأخلاقية نابعةً من الدين بل هي الدين ذاته.



الاهتمام عن تلك اللامساواة التي تصاعدت منذ السبعينات من القرن الماضي، بتكرار قصص النجاح في بلدان النمرور الآسيوية. وكان المقصود من وراء ذلك إثبات نجاح اقتصاديات السوق عندما تكون الحكومات رشيدة، ومتلائمة مع برامج البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. وقصص النجاح الاقتصادي صحيحة؛ لكنها بمثابة الواحة في صحراء قاحلة وشاسعة. فقد رفعت اقتصادات النجاح في شرق آسيا، وبعض النواحي القليلة في إفريقيا، حوالى الثمانمائة مليون من بني البشر فوق خط الفقر. وهناك في الأصل مليار ممن هم فوق خط الكفاية، وإن يكن هناك تفاوتات كبيرة فيما بينهم؛ إنما في العالم عدة ملياراتٍ من البشر في خط الفقر أو تحته.

في أوساط الفقراء - مجتمعاتٍ ودولاً - تعمل عشرات الوكالات والمفوضيات الدولية، وبرامج طويلة المدى لمكافحة الفقر والحاجة. وإلى جانبها تعمل مئات الجهات والمنظمات المدنية والدينية وبإمكانياتٍ متوسطة أو صغيرة للخروج من صناعة الجوع.

وقد كانت الدول العربية والإسلامية ذات الإمكانيات تعمل من خلال الجهات الدولية لمكافحة الفقر، ثم صارت لها أذرعها الخاصة، إما من خلال صناديق التنمية في عدة دول، أو من خلال جهات الجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي.

والذي نحتاج إليه اليوم وغداً أن يصبح روح الإحسان هذا جزءاً من الروح الإسلامي العام، وأن نتشارك - نحن المسلمين - مع الجهات المختصة في الديانات الأخرى في وجوه تعاونٍ وتضامنٍ من ضمن المظلة الشاسعة للرحمة، على أساس أن رحمته ﷻ **﴿ وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ﴾** [الأعراف: 156]، وأن رسالته التي أنزلت على النبي ﷺ هي **﴿ رَحْمَةٌ لِلْعَالَمِينَ ﴾** [الأنبياء: 107]. وبالنظر إلى أن رحمة الله **﴿ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾** [الأعراف: 56].

إنّ روح الإحسان والرحمة والمحبة التي دخلت المؤسسات الدينية - ومؤمنون مقتدرون كثيرون في غمارها بصيغٍ مستقلة أو بالتعاون مع الجهات الدولية والمدنية - ما استطاعت التأثير كثيراً في النظام العالمي السائد

لصالح الفقراء. أو بمعنى آخر ما استطاعت تغيير الموازين أو تعديلها بحيث يتوقف تدمير القطاعات الزراعية والفلاحية، وبحيث تتعاضد البرامج التعليمية والتدريبية الرامية لإعداد فئات معدمة كبيرة في مجتمعات ودول كثيرة. وإذا كانت المجتمعات الفقيرة تحتاج إلى الإقدار والتمكين في مجالات استغلال الموارد، وصنع الفرص في القطاعات الأساسية؛ فإنها تحتاج أيضاً - وبشكل أساسي - إلى البنى التحتية في المجال الصحي والضمانات الاجتماعية الأخرى. وهذا أمرٌ تنبّهت إليه بعض المؤسسات الدينية منذ مدة، ونحتاج - نحن المسلمين - إلى إدخاله أكثر في دائرة اهتمامنا. وذلك من خلال

**الذي نحتاج إليه اليوم
وغداً أن يصبح روح
الإحسان هذا جزءاً من
الروح الإسلامي العام، وأن
نتشارك - نحن المسلمين -
مع الجهات المختصة في
الديانات الأخرى في وجوه
تعاون وتضامن من ضمن
المظلة الشاسعة للرحمة.**

الزكوات والأوقاف على المرافق الصحية كما على التعليم. ولا بدّ من تبادل الخبرات مع المؤسسات الدينية الغربية في هذا المجال. إنّ نظام اللامساواة هذا ينبغي مكافحته بطرائق جدية من خلال زيادة تأثير التضامن الديني على الأرض، ومن خلال التأثير على السائدين في نظام العالم. وللمؤسسات والجهات الدينية تأثيراتٌ معنوية وأخلاقية لا يُستهانُ بها، وبخاصة إذا توتق التعاون فيما بينها ليس في الإعلانات والبرامج المشتركة فقط؛ بل وفي أن يكون لها صوتٌ موحدٌ لصالح الفقراء، لدى صنّاع القرار في العالم.

أما المشكلة الثانية الكبرى فهي مشكلة البيئة التي أحدثتها وتزيد فيها الصناعة والتكنولوجيا ومخلفاتهما، وهي لا تُسببُ دماراً في الطبيعة وفي أجواء الكون فقط؛ بل وفي الزلازل والسيول والعواصف الهائلة، وتفاقم التلوث في المدن والمناطق الصناعية، وانتشار الأمراض والأوبئة. وقد توصل المفاوضون بعد طول عمل إلى ميثاق كيوتو للمناخ؛ لكن ظل كثيرون متشككين أو متمردين. وقد دخلت المؤسسات الدينية الكبرى والمفكرّون الدينيون الكبار على خطّ الضغط من أجل التأثير في صناعة القرار لهذه الجهة. على أنه - وبخلاف مشكلة الفقر - لم يحصل إجماعٌ لدى القادة في الديانات الكبرى على خطورة



مشكلة البيئة على الأرض ومواردها ومن ثم على مصائر الإنسان. ولذلك فنحن محتاجون - لمواجهة هذه المشكلة العويصة والخطيرة على مصائر الأرض والبشر الذين يعيشون عليها، أو للتعاون مع الجهات غير الدينية بشأنها - إلى قناعاتٍ عميقةٍ وواعية نستند فيها أو نحتاجُ فيها إلى أهل الاختصاص؛ لكي تتساند الضغوط على الولايات المتحدة والصين في هذا المجال، والجهات الأخرى المترددة.

والمشكلة العالمية الثالثة هي مشكلة الحروب على الموارد، وهي كما تحدث بين الدول الصغرى والوسطى المتجاورة، تقودها دائماً الدول الكبرى، التي تشارك فيها أو تعيد توجيهها عندما تتناقض مصالحها. والموارد الرئيسية هي المياه التي تتجه إلى النُدرة بسبب دورات المناخ، واضطراب البيئة، والطاقة، والمعادن الثمينة، والممرات الاستراتيجية البرية والبحرية. والحروب الدائرة في الشرق الأوسط وبعض النواحي الأفريقية والآسيوية هي في معظم الحالات من هذا النوع. وقد كان هناك حرصٌ في زمن الحرب الباردة على الحدود بين الدول وإن تكن مصطنعةً أحياناً؛ أما بعد عام 1990 فما عاد هناك انضباط، وتسوّد الأوضاع في العالم حالةً من السيولة، لبروز مسألة تعدد الأقطاب. ولذلك فإنّ النظام الذي حكم مجلس الأمن المعنيّ بالسلم العالمي ما عاد فعّالاً لا في ضبط الحدود والمنع من الاعتداء عليها أو تجاوزها، ولا في التأثير على الموازنات الداخلية. وبخاصةً تعطيل القرارات التي لا تتفق مع مصالحها، فحتى إذا صدرت قراراتٌ من مجلس الأمن؛ فإنّ هناك جهات - فيما صار يُعرفُ بالدول المارقة - صارت تستطيع الاعتماد في مروقها ضدّ شعوبها أو دول جوارها - على إحدى الجهات الكبرى التي تستمر في حمايتها، وتعطل القرارات التي تصدر ضدها أو تعمل على إنفاذها. إنّ هذا الواقع منذ التسعينات من القرن الماضي أدى إلى دمار دولٍ ومجتمعاتٍ، والتسبّب في بؤسٍ لا نهاية له، وبخاصةً في الدول الصغيرة والمتوسطة.

ماذا تستطيع الجهات الدينية العالمية أن تفعل للحدّ من تأثيرات هذا الواقع على الأمن العالمي؟ لهذه الناحية صدرت عدة إعلاناتٍ ثنائيةٍ أو

متعددة الأطراف، حاولت التأثير على مجريات الصراعات المحلية والإقليمية. لكن الجهات الدينية الكبرى عليها أن تعمل معاً أكثر لتكون لديها قدرات أكبر على التأثير؛ لأنّ الدين ذاته هو في موقع الخطر، لتجاوزات التي تنال من هيئته وهيبته قيمه والقيم العالمية. ففي كثيرٍ من تلك الحروب يُستخدم هذا الدين أو ذاك في النزاعات وتارةً باسم الدين، أو باسم القومية، أو يجري خلطهما معاً. وقد جرى تسويغ الكثير من التصرفات غير المقبولة في أوساط المسلمين بداعي مكافحة التغريب!

كان هناك حرصٌ في زمن الحرب الباردة على الحدود بين الدول وإن تكن مصطنعة أحياناً؛ أما بعد عام 1990 فما عاد هناك انضباط، وتسودُ الأوضاع في العالم حالة من السيولة، لبروز مسألة تعدد الأقطاب.

أما المشكلة الرابعة والخطيرة فهي مشكلةُ اللاجئين، والذين وصلت أعدادهم في العالم إلى حوالي السبعين مليوناً، نصفهم وأكثر من المسلمين. وهذه المشكلة المفزعة ناجمة عن السببين السالفي الذكر: الفقر والجوع، والنزاعات التي تتحول إلى حروبٍ بداخل الدول أو فيما بينها. وعلى سبيل المثال؛ فإنّ حوالي الثلاثين مليوناً من دول إفريقيا وآسيا خرجوا من ديارهم بداعي الفقر، وذهبوا أو يحاولون الذهاب إلى دول أوروبا المتقدمة بحثاً عن عيش أفضل.

وقد خرجت أعدادٌ هائلةٌ للهرب من النزاعات مثلما حدث في عدة دولٍ عربية. وهكذا يشترك السببان ويتداخلان.

ولا تزال المفاوضات الدولية وإدارات الدول هي المتقدمة في مجال رعاية اللاجئين؛ لكن، هناك دولٌ ضاقت بهم ذرعاً، وقالت بأنها لا تستطيع تحمّلهم حتى مع المساعدات الدولية!

ماذا فعلت الجهات الدينية؟ لقد تعاونت في إصدار الإعلانات، والحثّ على معالجة هذه المشكلة المخيفة من طريق مكافحة الفقر، وإيقاف النزاعات، وكلاً الأمرين لا يستطيعهما إلا المجتمع الدولي ومؤسساته. أما الجانب الآخر الذي تعاونت بشأنه فهو حثُّ الدول على قبول المهاجرين



والمهجرين، كما تقدّمت جهاتٌ دينيةٌ مهمةٌ لمساعدة المهجّرين في ديارهم أو خارجها. وقد اكتسبت محاولاتها هذه قوةً؛ لأنّ الجهات الليبرالية في الدول المتقدّمة تضامنت مع المؤسسات الدينية في ذلك. وكما تكونت جهاتٌ مدنيةٌ للمساعدة في حلّ النزاعات الداخلية؛ فقد تكونت فروعٌ لدى المؤسسات الدينية للغرض ذاته.

أما المشكلة الخامسة وإن لم تكن الأخيرة في المجال العالمي؛ فهي مشكلة أو مشكلات التمييز الديني، والمتضررون الرئيسيون في هذه المشكلة هم المسلمون. وقد تفاقمت مشكلة الإسلاموفوبيا أخيراً بسبب الانشاقات التي حصلت في الإسلام، والتي حولته إلى مشكلة عالمية. وهذا فضلاً عن النزاعات التي تحدث بين المسلمين أنفسهم وباسم الدين، الذي يستخدم للتحشيد والتثوير.

لقد دفع هذا الأمر الجهات الإسلامية والدولية للانفتاح على الجهات الدينية الأخرى، والعمل معاً على مكافحة التطرف والإرهاب. وعندما تجاوز الأمر ذلك إلى التمييز الديني، ظهرت مبادراتٌ للتعاون للحيلولة دون اضطهاد المسلمين، ومخاطبة الجهات الدينية الأخرى بلغة المشتركة، والمسؤوليات المشتركة. وقد تحققت نتائج إيجابية في هذا المجال، وإن لم تكن كافية. إذ لم تستطع جهةٌ أو فردٌ أو دولة حتى الآن حماية مسلمي بورما المعروفين بالروهينغا، والذين يُهجّرون أو يقتلون!

هذه محدّداتٌ خمسة للاضطراب أو تهديد الاستقرار في العالم. وقد ظهرت فيها جميعاً مسالكُ المسؤوليات المشتركة النابعة من التوافق الديني بين المؤسسات الدينية الكبرى. وقد أثر هذا التعاون بدرجات متفاوتة على الواقع؛ لكنه ظلّ قاصراً عن بلوغ أفق التغيير الحقيقي في أيّ من المشكلات السالفة الذكر؛ بيد أنّ هذا الوعي بالمشتركات سيظلّ ينمو من ضمن ظاهرة «عودة الدين»، وسيتعاضم تأثيره في سائر الأديان.